

بسم الله الرحمن الرحيم

قسم تقنيات المختبرات الطبية
م . م / كرار هادي سهر الجبوري

كلية المستقبل الجامعة
مادة حقوق الانسان

المساواة بين الجنسين

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكانياته، إن المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حق أساسي من حقوق الإنسان، أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أن تمكين المرأة يحفز الإنتاجية والنمو الاجتماعي والاقتصادي.

بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة " لتحقيق التعاون الدولي... على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

وفي العام الأول للأمم المتحدة، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة وضع المرأة، بصفتها الهيئة العالمية الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة حصراً بتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وكان ومن أوائل إنجازاتها هو ضمان لغة محايدة بين الجنسين في مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤكد الإعلان التاريخي، الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/نوفمبر ١٩٤٨، من جديد على أنه " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق" ، وبأن " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، ... أو المولد، أو أي وضع آخر."

وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخماً خلال السبعينات، أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك، وفي وقت لاحق، وبدعوة من المؤتمر، أعلنت السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٥ بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأت صندوق التبرعات للعقد.

في عام ١٩٧٩، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي غالباً ما نوصف بأنها الشرعة الدولية لحقوق المرأة. وتحدد الاتفاقية، في موادها الثلاثين، صراحة التمييز ضد المرأة وتضع برنامجاً للعمل الوطني لإنهاء هذا التمييز، وتستهدف الاتفاقية الثقافة والتقاليد بوصفها قوى مؤثرة في تشكيل الأدوار بين الجنسين والعلاقات الأسرية، وهي أول معاهدة لحقوق الإنسان التي تؤكد على الحقوق الإيجابية للمرأة.

تم عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠، ودعا برنامج العمل الذي خرج به المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة على ممتلكاتها وسيطرتها عليه، فضلاً عن إدخال تحسينات في مجال حقوق المرأة فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وفقدان الجنسية.

في عام ٢٠١٠، أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - هيئة الأمم المتحدة للمرأة - أربع وكالات ومكاتب دولية وهي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

تركز الأمم المتحدة الآن على خطة التنمية العالمية التي طورتها مؤخرًا والمكونة من ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، وتلعب المرأة دوراً حاسماً في كل من هذه

الأهداف، مع إدراك العديد من هذه الأهداف على وجه التحديد قضية المساواة بين المرأة وتمكينها على حد سواء في الهدف، وأيضا كجزء من الحل.

الهدف الاساسي من المساواة، " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" المعروف بالهدف القائم بذاته، لأنه مكرس لتحقيق هذه الغايات، ولضمان حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، هناك حاجة لتغييرات قانونية وتشريعية عميقة، وفي حين أن كثير من الدول ضمننت المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها بحلول عام ٢٠١٤، إلا أن هناك مجموعة من الدول لم تقوم بهذه الخطوة بعد.

لا تزال الفوارق الصارخة بين الجنسين موجودة في المجالات الاقتصادية والسياسية. وفيما تحقق بعض التقدم على مدى العقود، إلا أن المرأة لا تزال تكسب أقل من الرجال في سوق العمل على مستوى العالم بنسبة ٢٤ %، وان لجنة وضع المرأة هي هيئة حكومية دولية رئيسية مخصصة حصرا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقوم لجنة وضع المرأة بدور أساسي في تعزيز حقوق المرأة، وتوثيق واقع حياة النساء في جميع أنحاء العالم، وتشكيل المعايير العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

القضاء على العنف ضد المرأة

تواصلت منظومة الأمم المتحدة إيلاء لقضية العنف ضد المرأة اهتماما خاصا، ووضع إعلان الجمعية العام بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٣، تعريف واضح وشامل للعنف ضد المرأة و بيان واضح للحقوق التي ينبغي تطبيقها لتأمين القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، " كما أنه مثل " التزاما من الدول بتحمل مسؤولياتها، والتزام من المجتمع الدولي، بمجمله، بالسعي إلى القضاء على العنف ضد المرأة".

والعنف ضد المرأة هو وباء يؤثر على جميع البلدان، حتى تلك التي حققت تقدماً جديراً بالثناء في مجالات أخرى. وقد تعرضت مجموعة من النساء في جميع أنحاء العالم إما إلى العنف الجسدي الخ.

و في يوم ٢٥ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٨، أطلق السيد بان كي - مون "حملة الأمين العام العالمية، اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، ووسم في افتتاح الحملة العالمية المتعددة السنوات العنف ضد المرأة بالقضية التي "لا يمكن تأخيرها".

جوانب المساواة بين الرجل والمرأة يرتكز تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على ثلاثة جوانب رئيسية جميعها مترابطة مع بعضها، وهي كالاتي:.

- ١- القدرات: وهي تتمثل بالقدرات الأساسية التي يكتسبها الإنسان لتحقيق حياة مريحة، وتشمل التعليم، والصحة، والتغذية.
- ٢- الوصول إلى الموارد والفرص: ويعني ذلك تحقيق المساواة بين الجنسين في إمكانية استخدام أو توظيف القدرات الأساسية للحصول على حياة تتمتع بالرفاهية والراحة على المستوى الشخصي أو العائلي، وذلك من خلال الحصول على فرص في العديد من الجوانب، كفرصة الحصول على إمكانيات اقتصادية؛ كتملك الأراضي والممتلكات، أو الحصول على الموارد كالدخل والعمالة، وتمتع المرأة ببعض الفرص السياسية، مثل: التمثيل في البرلمانات والهيئات السياسية الأخرى، وغير ذلك.

- ٣- الأمن: وذلك من خلال التخلص من العنف والصراعات التي تلحق الضرر البدني والنفسي للإنسان، وتقلل من القدرات والإمكانيات للأفراد، والأسر،

والمجتمعات، كما ينبغي التركيز تحديداً على مواجهة العنف ضدّ المرأة، والذي يُفَيِّد المرأة ويُضعف إمكانيّاتها وسعيها لتحقيق ذاتها بسبب ما يُسبِّبه من خوف وأذى.

النساء في العراق وحول العالم لهن الحق بالعيش بكرامة وحرية من دون أي تمييز، فالمساواة بين الرجل والمرأة هو حق من حقوق الإنسان وله دوراً مركزياً ورئيسياً في التنمية المستدامة وتحقيق السلام وحفظ الأمن.

يحتفل العالم هذه السنة باليوم الدولي للمرأة من خلال التركيز على الابتكار والإبداع لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فكان الشعار لعام ٢٠١٩: " نطمح للمساواة، نبني بذكاء، نبدع من أجل التغيير". وألقى شعار هذا العام الضوء على دور الإبداع والابتكار في التغلب على العقبات الاجتماعية التي تواجهها المرأة والذي من شأنه أن يسرّع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويشجع على الاستثمار في المبادرات التي تركز على المساواة وتوفير الخدمات وبناء بنية تحتية تلبي احتياجات النساء والفتيات حول العالم.

لقد عانت النساء في العراق من مآسي كثيرة نتيجة النزوح المستمر، وكن عانين الصدمات النفسية وأشكال العنف المختلفة بسبب الأزمة المزمّنة والتي أثرت سلباً على قدرتهن في بناء مستقبل أفضل لأنفسهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن، وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق قامتا باتخاذ خطوات كبيرة وهامة لدعم حقوق النساء، إلا أنه ما زالت الحاجة قائمة لإعطاء النساء والفتيات الفرصة للمشاركة بصورة فاعلة في وضع السياسات وإجراء التغييرات خاصة وأن العراق الآن يحاول أن يتعافى من آثار النزاع.

وإننا إذ نحتفل اليوم بمناسبة اليوم الدولي للمرأة ندعو الحكومتين للاستثمار الجدي في إمكانات النساء في العراق لتعزيز اقتصاد البلاد وتنمية المجتمع، كما يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على التزامهما بالعمل نحو تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين النساء في مجال الحماية الاجتماعية وتسهيل وصولهن إلى الخدمات العامة في العراق لرفع مستوى معيشتهن وتحسن نوعية حياة اليافعين والشباب من خلال الحراك السكاني وحقوق الإنسان.